

دور الفرد في الأمن الدولي

أ.د. بهاء عدنان السعبري

الباحثة سجا فاضل حسن

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

أشارت الاوضاع الدولية المتطورة النظر الى العالم باعتباره نظاماً من التفاعلات يشترك فيه فاعلون اخرون من غير الدول دوراً مهماً يتجاوز مستوى التفاعلات الحكومية الرسمية ويتخطى الحدود والسيادة، ومع تغير نظام العلاقات الدولية في الربع الاخير من القرن العشرين، كنتيجة لبروز فاعلين جدد من غير الدول اصبحت المفاهيم المتعلقة بالقوة والصراع هي الحاكمة لجوهر العلاقات الدولية فالخوض في النزاعات بين الافراد ادى الى بروز اشكال اكثر تنظيماً للعنف السياسي كالصراعات الداخلية المسلحة والصراعات القائمة على الموارد شاملة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية شكلت بدورها تهديدات جديدة اثرت على الدول وادت الى تطور مفهوم الأمن الدولي حيث اصبح التركيز على الدولة كوحدة فاعلة في السياسة العالمية الى التركيز على دور الفرد كفاعل مهم في الأمن الدولي .

اشكالية البحث :-

تركزت ظاهرة النوع والتمايز الديني والعنقي والثقافي اثرا على الامن الدولي بموازاة تهديدات الامن البشري والموارد الاقتصادية واصبحت هذه التغيرات الديمغرافية تؤثر في الامن الدولي

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن التحديات الديمغرافية المصحوبة بالصراعات لها تأثير بارزاً على الأمن الدولي وكلما زادت هذه التحديات كلما انعكست سلبياً على الأمن الدولي .

منهجية البحث :-

لإنجاز البحث تم الاعتماد على عدد من المناهج متمثلة بالمنهج التاريخي ومنهج التحليل النظمي والمنهج المقارن لأجل ايضاح تأثير التحولات الديمغرافية على الأمن بمقارنة نماذج معينة.
هيكلية البحث :-

استنادا لفرضية البحث واشكاليته تم تقسيمه الى ثلاث مطالب هي :-

• المطالب الاول: الديمغرافيا والصراعات السياسية والاقتصادية

• المطالب الثاني: الديمغرافيا والصراعات الدينية والعرقية

• المطالب الثالث: الديمغرافيا والصراعات الاجتماعية والثقافية

المطلب الاول: الديمغرافيا والصراعات السياسية والاقتصادية

يمثل الصراع ظاهرة ديناميكية معقدة يعود ذلك لاختلاف ابعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة ويعبر الصراع في صميمه عن تنازع في الارادات وهو تنازع ناتج عن اختلاف في دوافع الدول وتصوراتها واهدافها وتطلعاتها ومواردها وامكانياتها، مما يؤدي في التحليل الاخير الى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف اكثر مما تتفق، بالرغم من ذلك يظل الصراع بكل ضغوطه وتوتراته دون نقطة الحرب المسلحة، حيث يختلف عن الاخيرة في ان الحرب لا تتم الا على صورة واحدة واسلوب واحد فهي تمثل التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسماً لتناقضات جذرية لم يعد يجدي معها استخدام وسائل اقل صلابة، وبذلك تمثل الحرب المسلحة نقطة نهاية في بعض الصراعات^(١).

وقد عبرت نظرية عالم الاجتماع الفرنسي "بول ريبو" في ان الحروب الحديثة عملية ذات طبيعة بيولوجية في الاساس، وتقرر ان عنف هذه الحروب يتناسب طردياً مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب وبالنظر لنظرية التحول الديموغرافي والتي تشير الى مراحل النمو السكاني متمثلة اولاً بمرحلة النمو البطيء ثم مرحلة الانفجار السكاني ومرحلة انتقالية ثم مرحلة

الاستقرار والتوازن وان كانت تبقى فيها معدلات الزيادة السكانية مرتفعة بشكل عام وفي المرحلتين الثانية والاخيرة يتجه الضغط السكاني بالدول الى شن حروب عدوانية للحصول على مجال حيوي كافي وهذا ما يطلق عليه بديناميكيات العملية الديموغرافية والتي تشير الى ان الدولة كائن عضوي او على انها حقيقة بيولوجية من حيث عمليات النمو والتفاعل والتوسع. (٢)

أولاً: الديمغرافيا والصراعات السياسية

تعتمد حركة السكان على مبدأ السيولة بما معناه التفاوت والانتقال من حالة الى اخرى بموجب نظرية التحول الديمغرافي، او من مكان الى اخر بموجب الهجرة حيث تسعى الدول من وراء ذلك تحقيق اهدافاً ديموغرافية من خلال صوغ سياسات هجرة تحول دون دخول سكان غير مرغوب فيهم اليها او الى بعضها من منطلق ديموغرافي (٣).

بطبيعة الحال هناك فرق بين حق الهجرة الطوعية الذي يكفله الاعلان العالمي لحقوق الانسان والتهجير القسري الذي يمثل اقتلاع جذري لمجموعات بشرية من اوطانها وزعزعة امنها وعادة ما يتسبب ذلك في صراعات اقليمية ودولية، اضافة الى ان العوامل الديموغرافية المؤدية الى قيام المواجهات والنزاعات المسلحة في العالم تعد اكثر عدداً وتنوعاً من تلك العوامل القائمة على الجغرافية الطبيعية، فالحروب عادة ما تترافق والنزاعات القومية والاثنية المتشددة مع نمو سكاني قومي ولكنه شديد الاختلاف بنيويا وتوجهاً (٤) ومثالها ما حدث في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي حيث اعتمدت الصهيونية منذ ان كانت، فكرة، فحركة، فدولة، على العنصر البشري واعتبرته احد المقومات الاساسية لتنفيذ مخططاتها المستقبلية، لذلك قدمت تسهيلات كبيرة لكل مهاجر يهودي يأتي من الخارج (٥)، وليس من شك في ان سر اهتمام اسرائيل بذلك يكمن في محاولتها التفوق ديمغرافيا على العرب فضلا عن ذلك فهي بحاجة الى تجنيد اعداد كبيرة في الجيش (٦).

اما بالنسبة لفلسطين فتعتبر الديموغرافيا احد القضايا الشائكة وذلك بحكم ارتباط المكان بقيم وعقائد دينية وواقع جيوسياسي مركب، حيث تعرضت للتقسيم وعمليات الهجرة (٧)، والشعب الفلسطيني يضاعف عدده

مرة كل عقدين ما يعني أن المواجهة الديمغرافية أو حرب الأرحام قائماً بين الفلسطينيين والاسرائيليين^(٨) على اعتبار ان الأخيرة تمثل استراتيجية بعيدة المدى لهزيمة الخصم حيث عمل على هذا التكتيك كسلاح سياسياً من اجل الصراع على الارض والسيادة^(٩).

وبذلك اعتبرت اسرائيل منذ قيامها بخطر الفلسطينيين ديموغرافيا وتبنت ذلك في اتجاهين اتجاه يؤكد ان الفلسطينيين اقلية وبالتالي عليهم القبول بالأكثرية او الترحيل او الإبادة، واتجهاً اخر يرى ان الفلسطينيين يشكلون قنبلة ديمغرافية لا يمكن الانتظار حتى تنفجر^(١٠)، حيث تسعى اسرائيل من وراء ذلك في تحقيق السلام والذي يقوم على الأمن المطلق لشعب اسرائيل في فلسطين واليهود في العالم، وهذا يعني تهديداً علنياً للأمن العربي والذي يحمل في ثناياه تهديداً مستمراً لأجيال متعددة قادمة من الفلسطينيين العرب^(١١).

وعلى هذا الاساس فإن لحجم السكان اهمية كبيرة ذلك انه يضع امام القيادة السياسية والعسكرية هامشاً واسعاً لان تغذى صنوفها القتالية وترفد الجبهات بقوات جديدة بعد اعداد الشعب للحرب هذه الحقائق كانت موضع ادراك من قبل القيادات الاسرائيلية للمسائل الخاصة بطبيعة الحرب المحتملة وعمليات اعداد الدولة لها وقضايا بناء وتجهيز القوات المسلحة ومدى اعتماده على الموارد البشرية كما ونوعاً وطرائق ادارة الصراع المسلح^(١٢).

وان الصراع مع اسرائيل عملية شاقة معقدة بعيدة المدى لم تقتصر على اداة بعينها او على جانب واحد، فرغم اهمية الاداة العسكرية فكل جولات الصراع الا انه شمل ابعاداً متعددة، فالخيار العسكري لا يتم عن فراغ وانما كنتفويض لإبعاد اخرى تعتبر محورية في الصراع^(١٣).

وتقدم حرب البوسنة والهرسك* حالة واضحة للتحويلات الديمغرافية التي لها اثار سياسية وامنية، فتجارب الحرب المباشرة كان لها تأثير طويل الأمد على عدد كبير من السكان البوسنة والهرسك دولة متعددة الأعراق حيث يشكل البوسنيون (٤٠%) والصرب (٣٣%) والكروات (٢٠%) تتبع هوياتهم العرقية المنفصلة

جزئياً من انتماءات دينية مختلفة السياق الاجتماعي والديموغرافي وأخذت اتفاقات السلام في الاعتبار الهوية العرقية في تحديد الكيانات (١٤).

يعتمد سكان البوسنة والهرسك على معدل المواليد وتوازن الهجرة يوجد النمو السكاني في عدد صغير جداً من الوحدات الإقليمية (القرى والبلديات)، بينما أثر هجرة السكان (انخفاض عدد السكان) على عدد كبير من الوحدات المكانية حيث تغير شكل التجديد البسيط للسكان في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي كنتيجة لعدة اسباب اقتصادية وسياسية وامنية ، كانت الخسائر الديموغرافية للهجرة هي الأكبر نتيجة للعمليات والعلاقات المتعلقة بالحيوية والديناميكية التي تهيمن عليها الوحدات المكانية للتخلص من السكان (١٥) ، وواجهت البوسنة والهرسك كدولة بها عدد قليل من المواطنين مع العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وضغاً صعباً نسبياً تسببت هجرة السكان البوسنيين في تغيرات ديموغرافية كبيرة في هذا البلد والتي تؤثر على العدد الإجمالي للسكان، والتغيرات في البنية العمرية والجنسية، والانتماء العرقي، وإعادة التوزيع المكاني للسكان وما إلى ذلك (١٦).

طوال ٥٠ عاما كانت البوسنة والهرسك جزءاً من يوغوسلافيا السابقة التي كانت تضم ستة دول ومع تفكك الاتحاد الاشتراكي اثر تفكك الاتحاد السوفيتي اندلعت الحروب وكان بينها حرب البوسنة (١٩٩٢-١٩٩٥) التي أدت إلى تهجير ما يزيد عن مليون ونصف المليون شخص ومقتل اكثر من (١٠٠) الف انسان، وحصول جرائم إبادة جماعية واعتداءات بحق عشرات آلاف النساء ، يقول الدكتور (أنس كاريتش) وهو باحث متخصص في التراث والفلسفة الإسلامية وأكاديمي بوسني، إن سياسة سلوبودان ميلوشيفيتش رئيس جمهورية صربيا الاشتراكية من عام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧ ورئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي ضمت صربيا والجبل الأسود من عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ ، وسياسة رادوفان كارادجيتش زعيم صرب البوسنة قادت إلى تبعات كارثية على البوسنة، حيث سقط بسبب تلك السياسة نحو (٢٠٠) الف قتيل الى جانب أعداد كبيرة من ضحايا الحرب والمتأثرين بها، فضلا عن التهجير القسري للسكان بما شكله من

تغيير ديمغرافي وتدمير لقيم العيش المشترك بين الكاثوليك والأرثوذكس والمسلمين واليهود، كما أدت تلك السياسة الى نشر ايدولوجيا عدم الثقة وصعوبة التعايش بين مختلف مكونات البوسنة، وكانت من نتيجتها ايضا تدمير البنية العمرانية والاقتصادية للبلاد^(١٧) وعلى الرغم من حقبات السلام الطويلة والتي كانت غالبا ما تسمح لهذا البلد بتحقيق التقدم والازدهار ويتجدد عن طريقها نسيج البوسنة الانساني والبشري الا ان الحروب تسببت بالدمار والخراب فيها كبلد تلتقي على ارضه مختلف الاطياف والديانات والقوميات^(١٨).

ثانيا: الديمغرافيا والصراعات الاقتصادية

اخذت الصراعات الدولية اشكالا متعددة ومن بينها الصراعات الاقتصادية والتي تعد من اهمها لأنها مرتبطة بحجم السكان وحاجاته الاساسية حيث عملت بعض الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في الدول النامية فخلفت مجموعة من الاثار التي على اساسها ممكن ان تتم صراعات داخلية اقتصادية من بينها:

- عدم ارتباط انشطتها بالصناعات الوطنية في البلدان المضيفة عادة خاصة دول العالم النامي بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات مما يؤدي إلى ازدياد الفروق الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع وبين اغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم تحت التأثير المزدوج لجمود التنمية وارتفاع الأسعار نتيجة الارتباط الوثيق بالأسواق العالمية.

- زيادة الهوة بين الشرائح الاجتماعية مما يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي وسياسي.

- خلق ما يسمى بظاهرة الاقتصاد المزدوج فهناك قطاع متقدم وآخر تقليدي متخلف وهناك أصحاب الدخل العالية و أصحاب الدخل المتدنية^(١٩).

- تؤثر بشكل عميق على أنماط الاستهلاك في المجتمع المضيف وتشكل القيم الاستهلاكية حيزاً كبيراً في مجمل نظام القيم الثقافية في هذا المجتمع حيث تغرس هذه الشركات فيما تتوافق مع معايير الاقتصاد

المتداول ولكنها تتعايش مع منظومة القيم التقليدية التي تغذيها الدولة وتكون النتيجة هي التوتر الناشئ عن التناقض التام بين المكونات المختلفة للممارسة الثقافية في المجتمع.

- تتميز الدول التي تستقطب استثمارات الشركات بمستوى شديد الارتفاع من عدم المساواة ومن عدم التكافؤ الشديد في مستويات النمو الأقاليم والمناطق وهذه كلها أمور تدفع نحو التحلل القومي

- استعانة الشركات بموظفين أجانب للإدارة العليا تتضمن ولائهم ولسرية العمل والمعلومات يفيد عن رقابة الدولة المصدقة^(٢٠).

- من أخطر الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات تتمثل في التشوه الثقافي وخلق اتجاهات متناقضة في سلوكيات المواطنين.

- بعض الشركات تعمل على تدبير احتياجاتها من النقد الأجنبي من السوق المحلية مما يؤدي إلى أحداث خلل في سعر صرف العملة الوطنية ومعنى هذا أن تمويل الاستثمارات في الدول المضيفة لا يتم إلا بصورة محدودة من خلال التحويلات الرأسمالية الفعلية من الدولة الأم إذ تستطيع الشركات المتعددة الجنسية تمويل عملياتها في البلدان المضيفة عن طريق الاقتراض من السوق المحلية^(٢١).

- قيام هذه الشركات بنقل بعض الصناعات إلى خارج الدولة الأم للتخلص منها كما هو الحال في الصناعات الملوثة للبيئة والتمتع بالميزات الشبه متوافرة أحياناً كمصادر الطاقة والعمالة الرخيصة وإن كانت بعض الشركات تعتمد على التكنولوجيا الموفرة للجهد الإنساني مما يعمق من مشكلة البطالة.

خلال ذلك تبين لنا ان للشركات متعددة الجنسية تأثير بصورة واضحة من جانبين الاول جانبيين الأول هو دور الشركات المتعددة الجنسيات في الصراعات الداخلية في الدول النامية ذات الموارد الطبيعية من اجل السيطرة على الموارد الأمر الذي يسبب اما نزوح داخلي او هجرة خارجية من مناطق تركز الثروات الطبيعية مثال على ذلك الدول الأفريقية جنوب الصحراء، اما الجانب الآخر فهو سعي هذه الشركات الى

عاقبت عمليات التنمية في بعض الدول والعمل على افتتاح فروع فيها من اجل تحقيق أرباح كبيرة بسبب وجود العمالة الرخيصة واستغلال حاجة الدول والمثال دول جنوب شرق آسيا فيتنام وبنغلادش والفلبين. وهناك جانب اخر هو تنافس الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال الزراعة العضوية او الزراعة التصديرية يكون اثرها واضح على حركة السكان هجرة او نزوح من خلال السيطرة على الأراضي الزراعية بمساعدة حكومات الدول المتخلفة من خلال قوانين الاستثمار او تأجير الأراضي ومثل ذلك دول أمريكا الجنوبية.

وعلى هذا الاساس فإن التأثير في الحالة الاولى هو هجرة او نزوح من منطقة الى اخرى والذي سيحمل في طياته تجريد البلد من الكفاءات وخسارته للتكنولوجيا المعلوماتية الامر الذي يجعله يعاني من التخلف والانهييار واحتمالية تحويلها لدولة فاشلة، اما في الحالة الثانية والتي تعمل الشركة على افشال كل الطرق التي تسعى اليها الدولة في تحسين القطاع الانتاجي عن طريق انتشار الفساد او غيرها من الاليات وبهذه الالية تستغل الدولة وتخلق حالة من عدم الاستقرار فيها، اما في الحالة الأخيرة فأنها تسلب المواطنين اراضيهم وتؤثر بشكل مباشر على تحولهم الى عاطلين عن العمل او يعملون تحت ضغوط اقتصادية صعبة الامر الذي يعطي حالة من عدم التناظر الطبقي بين المجتمع وهذا يهدد السلم الاجتماعي ويخلق حالة من زعزعة للأمن المحلي والذي ينعكس على الامن الاقليمي والدولي تلقائياً.

المطلب الثاني: الديمغرافيا والصراعات الدينية والعرقية:-

يفرز الصراع في جانب منه موقفا تنافسيا معينا، يكون فيه كل طرف عالم بعدم التوافق مع الطرف الاخر في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل واحد منهم مضطرا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الاخر من هنا كان هناك اتجاه ينصرف الى التركيز على البعد التنافسي في تفسير الصراع، باعتباره احد اشكال السلوك التنافسي بين الافراد والجماعات (٢٢) ، وعادة ما تكون الصراعات الدينية او العرقية أما حول السلطة وزيادة النفوذ، او الاعتراف بالهوية، او مشاركة الطوائف العرقية والدينية في السلطة أو في مساحة القرار السياسي، او زيادة حصتها في الموارد، او السعي لتحقيق

حكم ذاتي، من جهة اخرى تشير قاعدة بيانات ايسالا للصراع "UCDP" والتي تصدر من قسم ابحاث السلام والصراع في جامعة ايسالا في السويد، من ان هذا النوع من الصراعات يمثل شكلا من اشكال الحرب الاهلية، قد يكون هذا النوع من الصراع ليس بهدف الوصول الى السلطة، ولكن لمنع وصول أو سيطرة الحكومة، على موارد معينة داخل الدولة (٢٣)، وقد اشار صاموئيل هنتجتون (Samuel Huntington) الى ان هناك (٣٢) صراعا اثنيا قد حدث خلال الحرب الباردة، منها ما حدث بين الهنود والباكستانيين، والسودانيين المسلمين والمسيحيين، واللبنانيين الشيعة والمارون، ولم تجذب هذه الصراعات سوى القليل من الاهتمام باستثناء بعض الحالات وكان ينظر اليها بمنظور الحرب الباردة، الا انها اصبحت اكثر بروزا وربما انتشارا بعد انتهاء الحرب الباردة، وحدث ما يشبه بصحوة الصراع العرقي (٢٤) أولا: الديمغرافيا والصراعات الدينية

عبر صاموئيل هنتجتون من ان الاتساع العددي لجماعات ما يولد ضغوطا سياسية واقتصادية واجتماعية على الجماعات الاخرى ويؤدي الى استجابات متساوية والاهم من ذلك انه ينتج ضغوطا عسكرية على الجماعات الاقل حركة من الناحية الديموغرافية، فانهايار النظام الدستوري الذي كان عمره ثلاثون عاما في لبنان في اوائل السبعينات، كان في جزء كبير منه نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد المسلمين بالنسبة للمسيحيين المارون (٢٥).

يدعم تاريخ الصراعات في لبنان هذه الفرضية، بدأت الحرب الأهلية اللبنانية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠ شنها عدد متزايد من المليشيات، والتي فاقمها الاجتياح الإسرائيلي والسوري، في وقت كان فيه نمو السكان المسلمين الشيعة يهدد السيطرة المسيحية المارونية على المؤسسات السياسية الوطنية في لبنان وانتهت الحرب بالمفاوضات التي مهدت لاتفاق الطائف (١٩٨٩)، وهو عبارة عن حزمة من الاصلاحات الدستورية التي قيدت سلطات رئيس الدولة وعززت مكانة رئيس الوزراء والبرلمان، واقتضت تمثيلاً متساوياً للمسيحيين والمسلمين في البرلمان وفي المناصب الحكومية العليا، وقد قضت الحرب فعليا على الاندماج

السكاني في بعض الاحياء بحيث صار المسلمون والمسيحيون ومنتخبوهم منفصلين ومخندقين اكثر فأكثر، وفي سياق الانقسامات الطائفية اظهرت الاحصاءات غير الرسمية منذ عام (١٩٣٢) انكماشاً متواصلاً في عدد المسيحيين في لبنان وتزايداً ملحوظاً في عدد السكان المسلمين، وفي عام (١٩٥٦) قدرت نسبة المسيحيين ٥٤,٧% من اجمالي سكان البلاد، وبحلول عام (١٩٩٨) انخفضت هذه النسبة الى ٤٢,٦% (٢٦).

بسبب التمثيل الطائفي والتركيبة السكانية للدين في لبنان لم يتم إجراء أي إحصاء سكاني منذ ذلك الحين في ظل الانتداب الفرنسي في عام (١٩٣٢)، وفي حالة عدم وجود تعداد رسمي فإن التقديرات الديموغرافية هي أفضل مصدر للمعلومات يتفق المراجعون عموماً على أن عدد المسلمين يفوق عدد المسيحيين بنحو ٦٠% إلى ٤٠% على الرغم من صعوبة تحديد الهامش الدقيق لهذه الميزة المسيحيون المارونيون هم إلى حد بعيد أكبر مجموعة مسيحية حيث يصل عددهم إلى ربع السكان يشكل المسيحيون الأرثوذكس اليونانيون أيضاً نسبة كبيرة من عامة السكان (ربما أقل بقليل من ١٠%).

يتكاثر الشيعة بمعدل أعلى من المجموعات الأخرى ويقل احتمال مغادرة الشيعة للبلاد أكثر من المسيحيين، باختصار لا توجد مجموعة كبيرة بما يكفي للسيطرة على البلاد بأكمله، لكن الاتجاهات تظهر تبديداً بطيئاً للسكان الموارنة والنمو المطرد للشيعة، هناك سمة ديموغرافية أخرى في العلاقات بين الأديان في لبنان: هناك عدد كبير من السكان غير اللبنانيين داخل لبنان ما يقرب من (٤٠٠٠٠٠٠) لاجئ فلسطيني (معظمهم من السنة) يعيشون في مخيمات في جنوب لبنان في مناطق كان في الأصل موطن للمسلمين الشيعة بالإضافة إلى ذلك يعيش ما يقرب من مليون عامل سوري من غير المواطنين في البلاد مما يعكس العلاقات المستمرة لسوريا (٢٧).

وتقدم الاضطرابات التي حصلت في إيرلندا الشمالية ايضا مثالا على ذلك بدأ زمن الاضطرابات بين البروتستانت والكاثوليك في أوائل السبعينيات، مثلما كانت الاتجاهات الديموغرافية في الإقليم تتأرجح

لصالح الأقلية الكاثوليكية واتخذ هذا الصراع أشكالاً عديدة منها ما كان موسمياً يظهر في فترات الاحتفال بالأعياد الدينية الخاصة بالكاثوليك والبروتستانت، ومنها ما كان سياسياً ودستورياً، ولكن في أواخر العام (١٩٦٠) بدأ النزاع يأخذ منحىً خطيراً تمثل في تشكيل مجموعات قتالية، وتأسيس مليشيات مسلحة مارست القتل والتفجيرات والاعتقالات، وقد قُتل في الفترة من (١٩٦٩-١٩٩٣) قرابة ٣٢٥٤ شخصاً، وجرح (٤٧) ألفاً، وسُجل حوالي (١٠) آلاف هجوم بالقنابل، و(٣٧) ألف حالة إطلاق رصاص، و(٢٢) ألف حالة سطو مسلح، إضافة إلى أكثر من (٢٠٠٠) حالة استخدام لمواد حارقة ضد الأشخاص^(٢٨).

في كلتا الحالتين كانت هنالك مشاكل أمنية نتيجة للصراعات فتقسيم المجموعات ديموغرافياً من شأنه ان يخفف من حدة الصراع، وتتضمن ترتيبات التقسيم هذه إنشاء حدود يمكن الدفاع عنها بسهولة حتى تتمكن القوات العسكرية الخارجية من المغادرة مع ضمان بقاء السلام، وإذا كان لا يمكن تحقيق تقسيم مستقر فإن الحالة النهائية المعتادة هي نوع من الاحتلال العسكري الأجنبي الطويل الأجل أو الحماية، في أيرلندا الشمالية كان الاحتلال العسكري البريطاني مطلوباً للسيطرة على الصراع المسلح الكاثوليكي البروتستانتى، في حين انتهت الحرب الأهلية في لبنان فقط نتيجة للتدخل العسكري السوري ، وفي الواقع يبقى السوريون الحكم النهائي في السياسة اللبنانية، وعليه فإن أي قوى خارجية تسعى للتدخل لوقف هذا النوع من الصراعات، غالباً ما يتعين عليها الاختيار بين التدخل العسكري المباشر المطول أو التقسيم الذي قد يكافئ جزئياً بعض الصراع الديني.

ثانياً: الديمغرافيا والصراعات العرقية

يصل العنف أو إساءة استخدام سلطة الدولة من قبل مجموعة تسيطر عليها إلى أن المجتمعات العرقية لا يمكنها الاعتماد على الدولة لحمايتها، كل منها يجب أن يحشد المجتمع لتحمل المسؤولية عن أمنه في ظل ظروف الفوضى تشكل تعبئة لكل جانب تهديداً حقيقياً للطرف الآخر، فالخطاب القومي الذي

يُصاحب التعبئة غالباً ما يبدو أنه يشير إلى نوايا الهجوم وفي ظل هذه الظروف يمكن للآخرين رؤية هوية المجموعة نفسها كتهديد لسلامتهم^(٢٩).

في الدول ذات الأنماط المتداخلة عرقياً من الاستيطان السكاني، فإن أي خسارة كبيرة في شرعية أو سيطرة الحكومة المركزية عندما يقترن بوجود تاريخ قومي بين واحدة أو أكثر من المجموعات العرقية المعنية، يمكن أن يوفر الشرارة اللازمة لإشعال حريق عنيف، تحتوي أنماط الاستيطان المختلطة داخلها على خطر الصراع بطبيعتها أكبر من المواقف التي تتركز فيها أقلية عرقية بوضوح داخل منطقة جغرافية محددة جيداً إذا بدأت سلطة الحكومة المركزية في الضعف في الولايات ذات الأنماط الاستيطانية المتداخلة عرقياً فهناك خطر من أن تبدأ المعضلة الأمنية، وهذا يعني ببساطة أن التدابير التي تتخذها مجموعة عرقية واحدة لحماية نفسها (على سبيل المثال، دوريات الدفاع عن النفس في القرى، وتكديس الأسلحة الصغيرة) يمكن أن ينظر إليها على أنها هجومية وتهديدية من قبل المجموعات الأخرى التي ستتخذ بعد ذلك تدابير مضادة تزيد دوامة الاستعدادات الناتجة من خطر الحرب العرقية خاصة إذا استمرت شرعية الحكومة الوطنية في التآكل إذا كان لدى إحدى الجماعات العرقية المعنية عدد سكان ينمو بشكل أسرع من الأخرى، فقد يصبح تأثير المعضلة الأمنية أكبر من وجهة نظر المجموعة البطيئة النمو، مما يخلق حوافز إضافية لتسريع الاستعدادات للصراع العنيف قد يرى أعضاء المجموعة البطيئة النمو أنفسهم يحرمون من الهيمنة الديموغرافية للمجموعة المتنافسة أي خيار لتأكيد مطالباتهم بأراضي وامتيازات سياسية معينة قد يكون هذا النوع من التأثير الديموغرافي أحد الأسباب الثانوية للصراع العرقي.

وتقدم كوسوفو حالة أوضح من التحولات الديموغرافية التي لها آثار سياسية وأمنية على خلفية البنية الفوقية للدولة المحتضرة، بين عامي (١٩٤٨) و(١٩٨١) ارتفعت النسبة الألبانية من إجمالي سكان كوسوفو من ٦٩% إلى ٧٧% حيث انخفضت حصة الصرب من ٢٣% إلى ١٣% ويرجع هذا التحول أساساً إلى

معدلات الخصوبة الألبانية المرتفعة للغاية وليس إلى أي انخفاض حقيقي في الحجم المطلق للسكان الصرب في كوسوفو، بدأ الصرب في كوسوفو في التحريض بنشاط أكبر على بلغراد لمنحهم حقوقاً وحمايات أكبر في مواجهة السيطرة الألبانية المتزايدة على البيروقراطية الإدارية الإقليمية في كوسوفو قدم هذا الشعور بالظلم الذي يحمله صرب كوسوفو القضية الرئيسية التي اعتاد ميلوسيفيتش على توليها السلطة في صربيا في أواخر الثمانينيات والبدء في التلاعب بالتوترات العرقية للاتحاد من أجل مصالحهم السياسية، وبالتالي وضع البلاد مباشرة على طريق الحرب الأهلية والتفكك في هذه الحالة يمكن للمرء أن يجادل بأن معدلات النمو السكاني التفاضلية قد أدركت من قبل المجموعة البطيئة النمو أنها تخلق ظروفًا للإغلاق تسمح للمجموعة العرقية الأسرع نمواً باحتكار الوصول التفضيلي إلى مختلف الامتيازات والموارد بشكل مطرد. وهكذا ربما يكون الصرب في هذه الحالة يعتقدون أن النسب السكانية المتزايدة للألبان في كوسوفو ستسمح لهذه الجماعات بإغلاق الوصول إلى المناصب العليا الحكومية والقطاع الخاص التي بدورها ستضمن إضفاء الطابع المؤسسي على المعاملة التفضيلية لأقاربهم في الحياة اليومية للمقاطعات (٣٠)

وحالة كوسوفو ليست مثال معزول عن مخاطر التحولات الديمغرافية في البيئات المختلطة عرقياً فالصراعات العرقية على هذا المنوال هي مشكلات أمنية خطيرة بشكل خاص بالنسبة للقوى الخارجية للتعامل معها لأنه في بعض الحالات غالباً ما يكون الحل الشامل الوحيد طويل الأمد الذي يجلب السلام بمجرد اندلاع حرب عرقية واسعة النطاق هو عندما يتم فصل المجموعات ديموغرافياً إلى جيوب يمكن الدفاع عنها انفصال يقلل من الحوافز والفرص لمزيد من القتال.

فالتدخلات الدولية التي تسعى إلى ضمان سلامة دائمة للسكان مهددة بالحرب العرقية - سواء من قبل الأمم المتحدة أو القوى الكبرى ذات الامتداد العالمي أو القوى الإقليمية - يجب أن تسترشد بمبدأين: أولاً يجب أن تهدف المستوطنات إلى الفصل المادي بين المجتمعات المتحاربة وإقامة توازن في القوة النسبية

يجعلها غير مريحة لأي من الجانبين، الثاني على الرغم من المساعدة الاقتصادية أو العسكرية قد تكون كافية في بعض الحالات العسكرية المباشرة سيكون التدخل ضرورياً عندما تؤدي المساعدة إلى الجانب الأضعف إلى إنشاء ملف نافذة الفرصة للأقوى، أو عندما تكون هناك حاجة ماسة لوقف الإبادة الجماعية المستمرة إلى جانب القيام بتصميم مستوطنات ما لم يكن الغرياء على استعداد لتقديم ضمانات أمنية دائمة ومستقرة فالمتغير الحاسم في هذه الحالة هو الديموغرافيا وليس السيادة^(٣١).

فالتقسيم يجب أن يؤخذ في الاعتبار في الحروب الأهلية العرقية فقط عندما يكون السكان منفصلين بالفعل ديموغرافياً أو عندما يكون المتدخل قادراً على تنفيذ عمليات نقل السكان بأمان ويشير هذا إلى أن تقسيم كوسوفو إلى مقاطعات ذات أغلبية صربية وألبانية قد يكون له فوائد طويلة الأجل للسلام الإقليمي^(٣٢).

المطلب الثالث: الديموغرافيا والصراعات الاجتماعية والثقافية

يحدث هذا النوع من الصراعات نتيجة لغياب الانسجام والتوازن في محيط اجتماعي معين، ويحدث أيضاً نتيجة لوجود حالات من عدم الرضى حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل والملكية أو كليهما معاً. أما المحيط الاجتماعي المعني بالصراع فيشمل كل الجماعات سواء كانت صغيرة كالجماعات البسيطة أو كبيرة كالعشائر والقبائل والعائلات والتجمعات السكنية في المدن وحتى الشعوب والأمم مفاد ذلك ان قضية الصراع في الواقع ظاهرة عضوية في الحياة الإنسانية والعلاقات السائدة بينها، ويمكن إيراد نوعين من الأسباب حول قيام الصراع الاجتماعي كظاهرة اجتماعية بين المجموعات البشرية: اولهما إثبات ما يسمى ب "الرموز الثقافية" وهو نوع من الأسباب التي تؤدي إلى انسجام بين البشر أو إلى خصام وفي هذا السياق قد يتجلى في الاختلاف علي مفهوم السلطة المادية بمعنى من له الحق في امتلاك السلطة،

وثانيهما من وجهة نظر ماركسية فان قضية العدالة الاجتماعية تعد متغيرا بنويا في اثاره الصراعات الاجتماعية طالما أن هناك توزيع غير عادل للثروة (٣٣).

أولاً: الديمغرافيا والصراعات الثقافية

تبرز الصراعات الثقافية كعنصر فاعل حيثما تصبح الجماعات المتنازعة ولأسباب مبررة واعية بواقعها السياسي العرقي الاثني على نحو ما يحدث كثيراً داخل المجتمعات متعددة الاثنيات، وحيثما تكون اللغة والدين والوعي التاريخي وكذلك الهوية الاثنية سواء كل عنصر على حدة أم كلها مجتمعة متنازعة تمثل بؤرة للصراع وتنشب النزاعات الثقافية أيضا عندما تكون هناك حاجة إلى مصادر قوة اخرى، وتجري تعبئة اللغة والدين والتاريخ وتوظيفها جميعا لتحقيق أغراض بعينها ولكن اللجوء إلى المصادر الثقافية ليس من أجلها ولخاطرها هي بل من أجل السلطة، ولذلك فإن تأويل المصادر لا يستلهم النص ذي الصلة بالموضوع بل يستلهم أسباب ووسائل الوصول إلى السلطة (٣٤).

ويرتبط الصراع الثقافي ارتباطاً عكسياً بمدى تكامل الثقافة ففي الثقافة ذات الدرجة العالية من التكامل تقل احتمالات الصراع الثقافي وذلك لما يسودها من إتقان للمعايير والقيم وعلى العكس من ذلك تكثر احتمالات الصراع الثقافي من خلال ما تضمنه الثقافة من تعارض بين مقوماتها الأساسية وما يسود المجتمع من لا تجانس، والذي يؤدي في النهاية إلى تعدد الثقافات الفرعية بالدرجة التي لا يمكن معها إتقان المعايير والقيم والسلوك، حيث يرى علماء الاجتماع أن المجتمع الحديث لن يصل إلى تكامل تام لتعدد ثقافته الفرعية، ولو أنه قد يصل إلى الأقل نوع من التوازن الذي يضمن سير الحياة فيه، ولكن إذا ما تعددت الثقافات الفرعية وزاد الصراع الثقافي إلى درجة كبيرة، وخاصة فيما يتعلق بالقيم كان ذلك إيذاناً بظهور المشاكل الاجتماعية (٣٥).

وتجري غالبية هذه النزاعات اليوم داخل دول تتراوح من أن بعضها أقل حدة وبعضها الآخر مفرط في قتاليته، ولكن الجميع له عناصر ثقافية وتثير هذه النزاعات الأقليات التي تعاني من التمييز السياسي

والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والتي ثارت ضد الغالبية من السكان وتخوض مقاومة من أجل الاستيعاب والتماثل السياسي وإن نقطة الانطلاق كقاعدة عامة لمثل هذه النزاعات هي مجموعة واسعة متنوعة من الخبرات والتجارب السلبية وتراكم حالات الإحباط المستمرة بشأن قضايا متنوعة.

وجدير بالذكر أن النزاع الثقافي المتضمن في النزاع الأوسع يكتسب بسهولة شحنة عاطفية مثلما هو الحال بالنسبة لقضايا تتعلق بسياسة التعليم واللغة وكثيراً ما تكون هي المحرك الأساسي لدفع عملية تصاعد الصراع.

ويتسم السياق المشترك للصراعات الثقافية وثيقة الصلة سياسياً بالاتي^(٣٦):

١- تطور علاقات تراتبية هرمية بين المركز والهامش متناسبة طردياً مع زيادة خلل توازن القوى
٢- استمرار المنافسة الخاصة في القضايا الاقتصادية والثقافية والتي تفضي إلى القضاء على الطرف الخاضع للهيمنة.

٣- خطر التهميش الهيكلي الناجم عن هاتين العمليتين والذي يرغم الطرف الأضعف إلى الانضواء قسراً تحت وطأه استعمار صريح وتبعية غير رسمية والتدخل وغير ذلك من أوضاع مماثلة وما يقترن بها من نتائج خطيرة اقتصادياً واجتماعياً تؤثر في الطرف الأضعف.

وقد شهدت نهاية الحرب الباردة ولا سيما تسعينات القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين تزايداً في نشوب النزاعات داخل الدول في افريقيا أفقياً بين مختلف الكتل الاجتماعية العرقية والثقافية داخل الأراضي القومية للدولة الواحدة، وعمودياً بين جماعات تشعر بالإقصاء والتهميش من بني السلطة القائمة من ناحية والسلطة المركزية من ناحية أخرى، وكما تبين تجارب تمرد التواريخ في منطقة الساحل والنزاعات في حوض مانو وجمهورية الكونغو الديمقراطية فإن العديد من النزاعات التي نشبت محركات داخلية أو حروب أهلية انتشرت دون قصد إلى سائر البلدان المجاورة أو انتهى أمرها بجر نوع ما من التدخل أو التواطؤ من الدول المجاورة والقوميات العرقية عبر الحدود الدولية^(٣٧).

ووفقاً لانتشار الحروب والاضطرابات السياسية المعقدة والمتعددة الأبعاد في أفريقيا ترتب عليه قيام الأمم المتحدة بعملية تحول جذرية من حفظ السلم التقليدي إلى حفظ السلم المتعدد الأبعاد وذلك لمواجهة الضرورات المتغيرة والتدخل في النزاعات^(٣٨).

وجدير بالذكر أن الأوضاع التي جسدها أفريقيا، خاصة غرب أفريقيا هنا تماثل العديد من الحالات الأخرى، التي وجدت في التاريخ في صورته المتعددة في كل المناطق التي بها جماعات سياسية أيا كان نوعها قبائل وعشائر وشعوب ومستعمرات... الخ، وثارَت ضد الحكم الأجنبي ثم دخلت في صراع ضد الاستعمار وصولاً إلى التحرر من الاستعمار والتماس سبيل السيادة السياسية، وتؤدي المواقف المناهضة دوراً حاسماً، ولكن تعادلها أهمية جهود خلق هوية منفصلة، ويلاحظ على أنه حيثما انتظمت حركات التحرر من الاستعمار داخل المستعمرات أو البلدان التابعة، وحيثما ثارت "بلدان الهامش" ضد "بلدان المركز" معبرة عن احتجاجها ثم تصاعد الاحتجاج إلى انتفاضات مسلحة ضد الاستعمار ألفت هذه العمليات بدورها صراعات ثقافية^(٣٩).

وفقاً لما سبق يتبين أن الهوية الثقافية هي المحدد الأساسي للسكان سواء كانوا يتمتعون بروح قتالية عالية أو لا حيث أن نوع الهوية هو المحدد لنوع الصراع فكلما كان عدد السكان مرتفع تحت مسمى هوية معينة وهذه الهوية تمتاز بحافز قتالي فأن الصراع سيكون متواجداً متى ما تهيئت ظروف مناسبة له الأمر الذي جعل من الأمن في مخاض صعب لأنه يستنزف محتواه بمرور الوقت وزيادة نسبة التهديد من الثقافة المنتشرة بين سكان معينين.

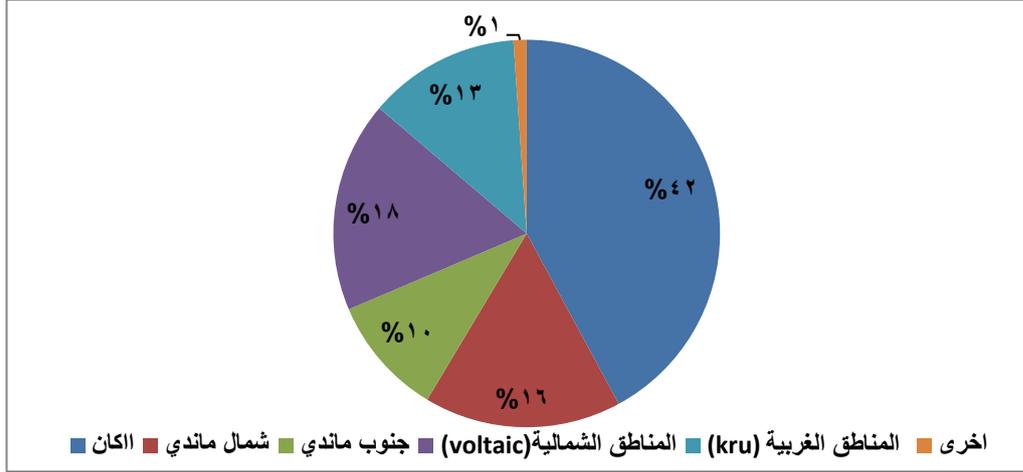
فقيام الحرب الأهلية في كوت ديفوار يقدم تفسيراً لذلك، إذ فسر جانب من الباحثين من أن هذه الحرب تتجسد في كونها (حرب هوية)، حيث أراد وزير الداخلية (إميل بوغا دودو) تحديد هوية الإيفواريين وهذا سبب غضباً عاماً لأن هناك الكثير من الأجانب والماليين وبوركينابي الذين قدموا إلى كوت ديفوار منذ فترة طويلة، وتمكنوا من الحصول على نفس المستندات الموجودة عند الإيفواريين، حتى نفس الشهادات

الميلاد الموجودة لديهم ، هؤلاء الناس هم الذين يعارضون تحديد الهوية لأنها مشكلة بالنسبة لهم لأنه في الصيغة الجديدة لتحديد الهوية، عندما تذهب للحصول على بطاقتك، عليك أن تخبرهم بإسم قريتك، حتى يتمكنوا من الذهاب ومعرفة ما إذا كنت بالفعل من تلك المنطقة، فمثلاً بالأخذ بحالة سكان ياموسوكو فهم يأتون الى كوت ديفوار ويعملون فيها ولا يعودون الى بلادهم الاصيلي بل يقيمون فيها ثم يدعون انهم من الايفواريين، هذه الحالة بدورها ولدت خلطاً بين الايفواري وغير الايفواري لهذا السبب تشن الصراعات^(٤٠). من جانب اخر يفسر العامل الديموغرافي جانباً من قيام هذه الصراعات، حيث تفترض الديمغرافيا وجود علاقة بين حجم السكان وكثافتهم وترددها على العدوان والحرب، فنمو الفارق السكاني بين الجماعات الطائفية سواء داخل حدود الدولة او عبرها يخل بتوزيع القوة القائم والمحمّل مستقبلاً بين مجموعات معينة ويعرقل الترتيبات السياسية وبالتالي يرفع من مستوى التوتر والصراع^(٤١).

كما ان عمليات التحديث المتعجلة قد تزيد من فرص النزاع في مجتمع ما بما قد يترتب عليها من تغييرات هيكلية عميقة كالهجرة والتحول الحضري وغيرهما تؤثر بدورها على الجماعات ثقافياً واجتماعياً، ففرص التعليم والاعتراف بلغات الأقليات وعاداتها وإلقاء اللوم على الاطراف الاخرى بناءً على الخصائص الثقافية والاجتماعية للجماعات كلها تساعد على تدهور العلاقات بين مختلف فئات المجتمع وتزيد من فرص نشوب الصراع^(٤٢).

ويفسر جانباً اخر بأن تفاوت معدلات النمو بين المجموعات الثقافية قد يؤدي الى نشوب صراع، فقد تشن مثلاً الطائفة الاكبر حرباً احترازية رداً على تنامي عدد افراد الاقلية في بلد ما، مع الاخذ بالاعتبار في قابلية التغيير في طبيعة الهوية، اي بمعنى يمكن ان تكون الهوية ذات طبيعة بدائية أو تشكل بصورة ذرائعية، كما قد تتغير حدودها ومضامينها او تستمر على ماهي عليه، هذا بالاضافة الى الاخذ باختلاف السمات الديمغرافية واهميتها في الصراعات باختلاف الزمان والمكان^(٤٣).

شكل (١) نسبة التوزيع الجغرافي للمجموعات العرقية الخمس في كوت ديفوار



*Source: Arnim langer, Horizontal inequalities and violent group mobilization in cote d'Ivoire, crise working paper, University of Oxford, oxford, (13) November 2004 p 10.

وفقاً لذلك يتبين من الصراع في كوت ديفوار ان الانقسامات الاجتماعية وأزمة الحكم فيها كانت بسبب الصراع على السلطة في أبعاده (الاثنية) الشمال في مقابل الجنوب، و(الدينية) بين المسلمين والمسيحيين، و(القومية) سكان كوت ديفوار في مقابل الاجانب ، وتجسد ذلك الانقسام الاجتماعي على السلطة في حالة عدم الاستقرار السياسي والعنف الانتخابي ٢٠٠٠م، وذلك بعد عامين نشوب الحرب الاهلية وتقسّم البلاد إلى قسمين شمال تحت سيطرة المتمردين وجنوب تحت سيطرة الحكومة، جاء ذلك نتيجة للوضع الديمغرافي الذي عاشته كوت ديفوار وهذا ما جعلها مثلاً للصراعات الديمغرافية^(٤٤).

ثانياً: الديمغرافيا والصراعات الاجتماعية

يختلف التركيب السكاني من بلد الى اخر ويتابع ذلك الاختلاف في الثقافة والتعليم فتحدث نتيجة لذلك صراعات ثقافية ام صراعات طبقية فتكون بذلك صراعات اجتماعية فالثقافة ذلك الرابط الذي يربط بين مجموعة من البشر، تجمعهم روابط عرقية ودينية ولغوية إلى جانب أنها تتشكل باختلاف الأجيال والطبقات الاجتماعية والتوجه الجنسي والسياسي والديني والنوع الاجتماعي.

وهناك مجتمعات تجمعها لغة واحدة ودين واحد وعرق واحد، إلا أنها تحتوي على أكثر من ثقافة تبعًا لتغير باقي العوامل، وعندما يكون العالم متعدد الثقافات والأديان وتكون أغلب الصراعات التي حدثت في العصر الحديث كان أحد أبعادها الاختلاف الثقافي، فمن الممكن أن تكون الأبعاد الثقافية ليست هي السبب الواضح أو الرئيسي في اندلاع تلك الصراعات، إلا أنها تبقى مكون مهم من حيث الأسباب المؤدية للنزاعات -خاصة الأهلية- في المجتمعات التي تتميز باختلافات عرقية ودينية واضحة، فعلى سبيل المثال الحرب الأهلية في السودان أعوام (١٩٥٥-١٩٧٢، ١٩٨٣-٢٠٠٣) بين المسلمين والمسحيين في الجنوب وراح ضحيتها ما يقرب من (٢) مليون قتيل^(٤٥)

هناك (٢٠%) من سكان دول جنوب الصحراء الأفريقية يعيشون في حروب أهلية أو حروب مع جيرانهم، و(٤٠%) من تلك الدول مرت على الأقل بفترة واحدة من الحرب الأهلية، وقد لعب الاختلاف الثقافي والإثني دورًا كبيرًا في تلك الحروب والنزاعات، فعلى سبيل المثال الحرب الأهلية في ليبيريا والتي قامت بعد انقلاب عسكري كان سببه اضطهاد مؤسسين الدولة الليبيرية القادمون من الولايات المتحدة الأمريكية إلى السكان الأصليين، واختلاف العادات والتقاليد بينهم وقد دامت تلك الحرب بفترتها إلى ما يقرب من (١٣) عامًا راح ضحيتها ما يقرب من (١٥٠,٠٠٠) و(٨٥٠,٠٠٠) لاجئ^(٤٦).

فكان السكان من قبيلة الهوتو مزارعين ذو ثقافة محافظة وحياة متواضعة بسبب أوضاعهم الاقتصادية، بينما كان سكان التوتسي وعلى الرغم من أنهم يشكلون الأقلية إلا أنهم كانوا أكثر حظًا مما مكنهم من السيطرة على سكان الهوتو وكانوا يعملون بتربية قطعان الماشية، وعلى الرغم من أن حالات الزواج بين

القبيلتين كثيرة وبدأت في تشكيل ثقافة واحدة إلا أن المستعمر البلجيكي استغل حالة الانقسام العرقي والثقافي تلك في التفريق بين القبيلتين، مما أدى إلى نمو مشاعر الكراهية بين الهوتو والتوتسي، حتى أخذت الحرب الأهلية في الإشعال.

وتشكل الثقافة باختلاف مكوناتها رؤى وتصورات الفرد تجاه الآخر، ومع تنوع تلك الثقافات واختلاف رؤى الأفراد تجاه بعضهم البعض خاصة عندما تحتوي على إرث كبير من الضغائن، فكان من الطبيعي أن تحدث كل تلك الصراعات الداخلية في أفريقيا بجانب العوامل الأخرى التي ساعدت على اشتعال تلك الصراعات^(٤٧).

وفقا لذلك يتضح ان الصراعات الثقافية والاجتماعية تكون بسبب اختلاف مستويات التعليم والقناعات والافكار فتؤثر على الأمن بشكل مباشر ويكون سببها السكان لانهم ببساطة حاملين لفكر او ثقافة معينة بينما الصراعات الطبقية التي تحدث بين السكان نتيجة انتمائهم لطبقات معينة من المجتمع كالنبلاء والعبيد وهذا كذلك نابع من الاختلاف بين السكان وتؤثر هذه الصراعات بصورة واضحة على الأمن المحلي والأمن الدولي عن طريق خلق حالة من عدم الاستقرار.

الخاتمة:

وفقا لذلك يمكن القول بأن للديمقراطية دور كبير في الامن الدولي من خلال تعاملها بشكل مباشر او بالوساطة مع ركائز الأمن الدولي والاقليمي وعند دراسة اسباب الصراعات والازمات الدولية يرجع اساسها الى السكان وتحولاتهم او مطالبهم التي تزداد بازديادهم، فالاختلاف الديمغرافي والمتمثل باختلاف انماط الهويات الثقافية تعد محرك رئيسي للصراعات على مختلف الاصعدة وذلك بالتوازي مع دور المؤسسات الاقتصادية والمراكز الثقافية.

الهوامش:

- (١) محمد محمود منطاوى، الحروب الاهلية وآليات التعامل معها وفق القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٤٨.
- (٢) اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٠٣.
- (٣) هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية: دراسة تحليلية مقارنة، عمران للعلوم الاجتماعية، العدد (٢٦)، المجلد (٧)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٨، ص ٢٩.
- (٤) يوسف كرباح، إعادة خلط الاوراق السكانية في الشرق الاوسط: المستقبل الديموغرافي لمنطقة فلسطين -اسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٣٨)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٥٦.
- (٥) نظام بركات، الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٣٠.
- (٦) فيصل عودة مطلق، الصراع العربي الاسرائيلي ديمغرافيا، مؤتة للبحوث والدراسات -سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (٤)، المجلد (١٢)، جامعة مؤتة، مؤتة، ١٩٩٧، ص ٢٧٧.
- (٧) امين عطايا، فلسطينيو الارض المحتلة: الواقع الديموغرافي الاجتماعي والسياسي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٢٠٧)، مركز الابحاث، القدس، ١٩٩٠، ص ١٧.
- (٨) وفق بن ديان، معركة ديموغرافية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، نشرة فلسطين اليوم، العدد (٢٤٢٦)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٣٨.
- (٩) جاك جولدستون واخرون، الديمغرافيا السياسية: كيف تعيد التغيرات السكانية تشكيل الامن الدولي والسياسة الوطنية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٤، ص ٣٣٥.
- (١٠) احمد فؤاد ابراهيم المغازي، العامل الديموغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني -الاسرائيلي: دراسة احصائية استشرافية، مجلة رؤى استراتيجية، العدد (٧)، المجلد (٢)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٤، ص ٦٤.
- (١١) مجدي حماد، الصراع العربي الاسرائيلي: الاصول والمستقبل، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ١١٢.
- (١٢) فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية في ضوء بيئة أمنية متغيرة، دار الاكاديميون، عمان، ٢٠١٥، ص ١٧٧.
- (١٣) حازم الببلاوي واخرون، حصاد القرن: المنجزات العلمية والانسانية في القرن العشرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٢١-٣٢٢.

* البوسنة والهرسك: كانت جزءًا من يوغوسلافيا السابقة كجمهورية مستقلة، في ٦ أبريل ١٩٩٢ تم الاعتراف بها دوليًا كدولة ذات سيادة ومتكاملة إقليميًا وكعضو في الأمم المتحدة، جغرافيا هي بلد أوروبي تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من القارة الأوروبية وفي الجزء الشمالي الغربي من شبه جزيرة البلقان عند مفترق طرق البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الشرقية والشمالية الغربية ينظر:

Salih Foco, The political –economic and social status of Bosnia–Herzegovina, South east Europe review for Labour and Social affairs, Issue(3), Article published in the online magazine, 2002,At the link: <http://www.ucm.es/bucm/cee/papeles>

(14) ASSESSMENT of deveopment results: Bosina and Herzegovina

copyright, United Nations Development Programme (UNDP), 2009, p 10.

(15) Univerzitet ulstočnom Sarajevu and others ،Dynamics and directions of demografhic changes in Bosina and Herzegovina, International journal of advancesin Soci I sciences ، Issue(7), Kiban research publications , 2017,p42, <https://ijasos.ocerintjournals.org/>

(16) Alma Kadusic and Alija Suljic, Migration and demographic changes: The case of Bosina and Herzegovina, European journal of Geography ،Issue (4), volume (9), European association of Geographers ,Belgium ,2018, p 79.

(١٧) سامان نوح، دروس وعبر من سنوات الحرب وإعادة السلم في البوسنة والهرسك: خلفيات وتداعيات صراع المكونات، مطبعة هاولاتي، السليمانية، ٢٠١٨، صص ١١-١٢.

(١٨) انس كاريتش، مسلمو البوسنة والهرسك: ثقل التاريخ وتحديات بناء المستقبل، ترجمة: كريم الماجري، ملفات المسلمون في البلقان: الدور والمستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣، تاريخ الزيارة: ١-٦-٢٠٢٠ ، متاح على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/files/musliminbalkan/2013/09/20139410144465151.html>

(١٩) حسين عثمان، استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة لخضر باتنة، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٥٧.

- (٢٠) احمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (٨٥) ، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٢٤.
- (٢١) حسين عثمان، استراتيجيات الشركات ، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.
- (٢٢) سعد الدين ابراهيم، في سوسيولوجية الصراع العربي - الاسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٣، ص ١١.
- (٢٣) سامي ابراهيم الخزندار، ادارة الصراعات وفض المنازعات: اطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤ ، ص ٩٨.
- (٢٤) صاموئيل هنتجتون، صدام الحضارات: اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، الدار الجماهيرية، طرابلس، ط٢، ١٩٩٩ ، ص ٤١٣.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٢١.
- (٢٦) جاك جولدستون، الديمغرافيا السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٠.
- (27) Lebanon: The Persistence of Sectarian Conflict, Berkley Center, 5 October, 2013,p 9, Date of visit 20-9-2020, At the link: <http://berkeleycenter.georgetown.edu/resources/classroom>
- (٢٨) ياسر الغرياوي، الصراع في ايرلندا، موقع العربي الجديد، ٢٠١٤، تاريخ الزيارة: ٢٦-٩-٢٠٢٠، متاح على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/>
- (29) Chaim Kaufmann, Possible and impossible solutions to ethnic civil wars, International security, Issue (4), volume(20), MIT university, Cambridge, United States, 1996, p 147.
- (30) Brian Nichiporuk, The security dynamics of demographic factors, The rand corporation, california, 2000, p32.
- (31) Chaim Kaufmann, Possible and Impossible, op.cit, p-p 137-161.
- (32) Carter Johnson, Partitioning to peace: Sovereignty, Demography, and ethnic civil wars, article in international security, Issue (4), volume (32), MIT univercity, Cambridge , United State, 2008, p 173.

- (٣٣) محمد يوسف محمد السيد، التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية، دار التعليم الجامعي، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٠١.
- (٣٤) دييتر سنغاس، الصدام داخل الحضارات: التفاهم بشأن الصراعات الثقافية، ترجمة: شوقي جلال، دار العين، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٦٢.
- (٣٥) حسين عبد الحميد رشوان، الثقافة: مدخل لدراسة علم الاجتماع الثقافي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٧٩.
- (٣٦) دييتر سنغاس، الصدام داخل الحضارات، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥٥-١٦٠.
- (٣٧) مهند عبد الواحد النداوي، الاتحاد الأفريقي وتسوية المنازعات: دراسة حالة الصومال، دار العربي، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٧.
- (٣٨) ديفيد ج. فرانسيس، أفريقيا السلم والنزاع، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١١٥.
- (٣٩) دييتر سنغاس، الصدام داخل الحضارات، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١.
- (٤٠) ديفيد ج. فرانسيس، أفريقيا السلم والنزاع، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.
- (٤١) سيد أحمد قوجيلي، الصراع على تفسير الحرب والسلم: دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٨، ص ٦٧.
- (٤٢) ديفيد ج. فرانسيس، أفريقيا السلم والنزاع، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.
- (٤٣) جاك جولدستون وآخرون، الديمغرافيا السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٧٣-٣٧٥.
- (٤٤) زعفر يحيي، الانقسام الاجتماعي والصراع على السلطة، دفاتر السياسة والقانون، العدد (٢)، المجلد (١٢)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ١٢٨.
- (٤٥) هشام سيد طلحة، مشكلة الاندماج الوطني في ليبيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٤٣.
- (٤٦) سامي الخزندار، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٦.

(٤٧) هشام سيد طلحة، مشكلة الاندماج الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- ١- احمد عبد العزيز واخرون، الشركات المتعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (٨٥) ، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٠.
- ٢- احمد فؤاد ابراهيم المغازي، العامل الديموغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني -الاسرائيلي: دراسة احصائية استشرافية، مجلة رؤى استراتيجية، العدد (٧)، المجلد (٢)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٤ .
- ٣- اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٧٩.
- ٤- امين عطايا، فلسطينيو الارض المحتلة: الواقع الديموغرافي الاجتماعي والسياسي ،مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٢٠٧)، مركز الابحاث، القدس، ١٩٩٠ .
- ٥- انس كاريتش، مسلمو البوسنة والهرسك: ثقل التاريخ وتحديات بناء المستقبل، ترجمة: كريم الماجري، ملفات المسلمون في البلقان: الدور والمستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣، تاريخ الزيارة: ١-٦-٢٠٢٠ ، متاح على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/files/musliminbalkan/2013/09/20139410144465151.html>
- ٦- جاك جولدستون واخرون، الديمغرافيا السياسية: كيف تعيد التغيرات السكانية تشكيل الامن الدولي والسياسة الوطنية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٤.
- ٧- حازم الببلاوي واخرون، حصاد القرن: المنجزات العلمية والانسانية في القرن العشرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.
- ٨- حسين عبد الحميد رشوان، الثقافة: مدخل لدراسة علم الاجتماع الثقافي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ٢٠٠٦
- ٩- حسين عثمان، استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة لخضر باتنة، الجزائر، ٢٠١٣.

- ١٠- ديفيد ج. فرانسيس، أفريقيا السلم والنزاع، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠ .
- ١١- دييتر سنغاس، الصدام داخل الحضارات: التفاهم بشأن الصراعات الثقافية، ترجمة: شوقي جلال، دار العين، القاهرة، ٢٠٠٨ .
- ١٢- زعفر يحيي، الانقسام الاجتماعي والصراع على السلطة، دفاثر السياسة والقانون، العدد (٢)، المجلد (١٢)، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، ٢٠٢٠ .
- ١٣- سامان نوح، دروس وعبر من سنوات الحرب وإعادة السلم في البوسنة والهرسك: خلفيات وتداعيات صراع المكونات، مطبعة هاولاتي، السلبيانية، ٢٠١٨ .
- ١٤- سامي ابراهيم الخزندار، ادارة الصراعات وفض المنازعات: اطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤ .
- ١٥- سامي الخزندار، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٣٢) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١ .
- ١٦- سعد الدين ابراهيم، في سوسيولوجية الصراع العربي - الاسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٣ .
- ١٧- سيد أحمد قوجيلي ، الصراع على تفسير الحرب والسلام: دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٨ .
- ١٨- صاموئيل هنتجتون، صدام الحضارات: اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، الدار الجماهيرية، طرابلس، ٢، ١٩٩٩ .
- ١٩- فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية في ضوء بيئة أمنية متغيرة، دار الاكاديميون، عمان، ٢٠١٥ .
- ٢٠- فيصل عودة مطلق، الصراع العربي الاسرائيلي ديمغرافيا مؤتة للبحوث والدراسات -سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (٤)، المجلد (١٢) ،جامعة مؤتة، مؤتة، ١٩٩٧ .
- ٢١- مجدي حماد، الصراع العربي الاسرائيلي: الاصول والمستقبل، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٣ .
- ٢٢- محمد محمود منطاوى، الحروب الاهلية وأليات التعامل معها وفق القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٥ .
- ٢٣- محمد يوسف محمد السيد، التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية، دار التعليم الجامعي، القاهرة، ٢٠١٥ .
- ٢٤- مهند عبد الواحد الندوي، الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات: دراسة حالة الصومال، دار العربي، القاهرة، ٢٠١٥ .

- ٢٥- نظام بركات، الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.
- ٢٦- هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية: دراسة تحليلية مقارنة، عمران للعلوم الاجتماعية، العدد (٢٦)، المجلد (٧)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٨.
- ٢٧- هشام سيد طلحة، مشكلة الاندماج الوطني في ليبيا، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٢٨- وفق بن ديان، معركة ديموغرافية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، نشرة فلسطين اليوم، العدد (٢٤٢٦)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢.
- ٢٩- ياسر الغرباوي، الصراع في ايرلندا، موقع العربي الجديد، ٢٠١٤، تاريخ الزيارة: ٢٦-٩-٢٠٢٠، متاح على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/>
- ٣٠- يوسف كبراج، إعادة خلط الاوراق السكانية في الشرق الاوسط: المستقبل الديموغرافي لمنطقة فلسطين -اسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٣٨)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٩.
- ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Alma Kadusic and Alija Suljic, Migration and demographic changes: The case of Bosina and Herzegovina, European journal of Geography ,Issue (4), volume (9), European association of Geographers ,Belgium ,2018.
2. ASSESSMENT of deveopment results: Bosina and Herzegovina copyright, United Nations Development Programme (UNDP), 2009
3. Brian Nichiporuk, The security dynamics of demographic factors, The rand corporation, california, 2000.

4. Carter Johnson, Partitioning to peace: Sovereignty, Demography, and ethnic civil wars, article in international security, Issue (4), volume (32), MIT univercity, Cambridge , United State, 2008.
5. Chaim Kaufmann, Possible and impossible solutions to ethnic civil wars, International security, Issue (4), volume(20), MIT university, Cambridge, United States, 1996.
6. copyright, United Nations Development Programme (UNDP), 2009
7. Lebanon: The Persistence of Sectarian Conflict, Berkley Center, 5 October, 2013,p 9, Date of visit 20-9-2020, At the link: <http://berkeleycenter.georgetown.edu/resources/classroom>
8. Salih Foco, The political –economic and social status of Bosnia–Herzegovina, South east Europe review for Labour and Social affairs, Issue(3), Article published in the online magazine, 2002,At the link: <http://www.ucm.es/bucm/cee/papeles>
9. Univerzitet ulstočnom Sarajevu and others ,Dynamics and directions of demographic changes in Bosina and Herzegovina, International journal of advancesin Soci I sciences , Issue(7), Kiban research publications , 2017,p42, <https://ijasos.ocerintjournals.org/>

